

عبدالحق خرباش .. 10.05.2023 كاتب صحفي ومدير النشر hakikanews.net تهانينا الحارة لجيل الغد

عبدالحق خرباش .. 10.05.2023
كاتب صحفي ومدير النشر hakikanews.net
تهانينا الحارة لجيل الغد



المنتخب المغربي أقل من 17 سنة يفوز على الجزائر بنتيجة 3/0
فاز المنتخب المغربي لأقل من 17 سنة، و ثم تسجيل صفحة جديدة في
تاريخ الكرة الوطنية خارج الميدان ، وذلك على إثر الانتصار الساحق
والمستحق على نظيره الجزائري (3-0)، جرت المقابلة على أرضية ملعب
"الشهيد حملاوي"، لحساب الدور ربع النهائي من كأس أمم أفريقيا.
واصطف المنتخب المغربي بنظيره السنغالي في نصف نهائي المسابقة،
حيث سيواجه المتأهل من مالي والكونغو على أرض الجزائر .





الحوار القطاعي مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع

عبدالحق خرباش .. 10.05.2023
كا تب صحفي ومدير النشر hakikanews.net





الحوار القطاعي مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع عقدت الوزارة يوم الثلاثاء 09 ماي 2023 جلسات الحوار القطاعي مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع ترأسها السيد الكاتب العام للوزارة بحضور السادة: مدير الموارد البشرية، مدير الميزانية، مدير التجهيز وتدبير الممتلكات، مدير التعاون والتواصل ورئيس مصلحة الحوار القطاعي وممثل عن المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل وأعضاء المكاتب الوطنية لكل من النقابة الديمقراطية للعدل والجامعة الوطنية لقطاع العدل والنقابة الوطنية للعدل.

تأتي هذه الاجتماعات في سياق مواصلة جلسات الحوار القطاعي مع الشركاء الاجتماعيين للوزارة وتعميق النقاش في الملفات المطلوبة، وتسليط الضوء على المبادرات التي أطلقتها الوزارة على المستوى التشريعي والتفاعل مع مقترحات التمثيليات النقابية القطاعية من أجل معالجة المشاكل المطروحة.

تم خلال هذه الجلسات مناقشة كل النقط المدرجة في جدول الأعمال والاستماع إلى آراء النقابات لمعالجة مختلف القضايا التي يعرفها القطاع عبر تقييم موضوعي للإشكاليات المطروحة، وإيجاد الحلول المنصفة والممكنة للنهوض بأوضاع الموظفين.

وقد تخللت هذه اللقاءات مناقشة مجموعة من النقط، والتي خلصت إلى ما يلي:

تعزيز المقاربة التشاركية الوظيفية مع جميع الفرقاء الاجتماعيين - من خلال إشراك النقابات لإبداء مقترحاتهم وملاحظاتهم حول بعض مشاريع القوانين من قبيل النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية والقانون المحدث للمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل...!

المعالجة النهائية لمجموعة من الملفات العالقة التي تهم - الوضعيات الإدارية والمالية للموظفين، وكذا على مستوى التجهيز واللوجستيك.

وفي الختام، نوهت النقابات الحاضرة بمبادرة وزارة العدل واحترامها لمأسسة الحوار القطاعي، الذي سينعكس لا محالة بشكل إيجابي على القطاع، بما يحقق التماسك والسلم الاجتماعيين استحضارا للمصلحة العليا لدولة القانون والمؤسسات.



الإقرار بوجود أزمة غذاء عالمية وضرورة معالجتها البنك الدولي

عبدالحق خرباش .. 10.05.2023
كاتب صحفي ومدير النشر hakikanews.net



الإقرار بوجود أزمة غذاء عالمية وضرورة معالجتها
البنك الدولي

يشهد العالم اليوم أزمة غذاء كبيرة، حيث يواجه أكثر من 200 مليون شخص ظروفًا طارئة ومجاعات. وهناك حاجة إلى الاستجابة بمساعدات فورية، وفي الوقت نفسه معالجة الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي لبناء القدرة على الصمود في المستقبل.

من المتوقع أن يصل انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى ذروة جديدة هذا العام، متجاوزًا أزمة الغذاء التي حدثت بين عامي 2007 و2008. وقد أدت مجموعة من العوامل - منها زيادة معدلات الفقر وتعطل سلاسل

الإمداد في أعقاب تفشي جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا وارتفاع التضخم وارتفاع أسعار السلع الأولية - إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. وهذه الأزمة متعددة الأوجه وتؤثر على إمكانية الحصول على الغذاء ومدى توفره، مع ما يترتب على ذلك من عواقب طويلة الأجل على الصحة العامة والإنتاجية. ومن جانبه، قام البنك الدولي بتوسيع نطاق جهوده لتعزيز الأمن الغذائي، والحد من المخاطر المرتبطة به، وتدعيم أنظمة الغذاء على المدى القصير والطويل. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب الحكومات والشركاء متعددي الأطراف لتفادي أزمة غذاء حادة وطويلة الأجل.

تراجع إمكانية الحصول على الغذاء ومدى توفره، مع ارتفاع المخاطر المرتبطة بهذا الأمر

ارتفعت أسعار المواد الغذائية المحلية ارتفاعاً حاداً في عام 2022 في معظم البلدان، مما أضعف إمكانية الحصول على الغذاء - لاسيما للأسر منخفضة الدخل التي تنفق غالبية دخلها على الغذاء وتُعد أكثر عرضة للمعاناة بوجه خاص من ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وجاء ارتفاع تضخم أسعار المواد الغذائية في أعقاب الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية العالمية، والذي تفاقم بسبب الحرب في أوكرانيا. وبلغ متوسط ارتفاع الأسعار العالمية للقمح والذرة والأرز 18% و27% و10% على الترتيب في أكتوبر/تشرين الأول عام 2022 مقارنة بشهر أكتوبر/تشرين الأول عام 2021.

في ذات الوقت، هناك تراجع في مستوى توافر الغذاء، وللمرة الأولى منذ عشر سنوات، سينخفض الإنتاج العالمي من الحبوب في عام 2022 مقارنة بعام 2021. لذلك تعتمد المزيد من البلدان على ما لديها من مخزونات واحتياطيات المواد الغذائية لسد هذه الفجوة، مما يزيد من المخاطر إذا استمرت الأزمة الحالية. والارتفاع الحالي في أسعار الطاقة والأسمدة - وهي من المدخلات الرئيسية في إنتاج الغذاء - تهدد الإنتاج في الموسم المقبل، لاسيما في البلدان والمناطق المستوردة الصافية للأسمدة مثل شرق أفريقيا.

وتؤثر هذه الاتجاهات بالفعل على الصحة العامة، حيث تتزايد حالات التقزم والهزال بين الأطفال، وفقر الدم لدى النساء الحوامل، نظراً لانخفاض قدرة الأسر على ضمان عناصر التغذية الكافية في أنظمتها الغذائية. وأشار مسح استقصائي أجراه البنك الدولي مؤخراً إلى أن 42% من الأسر في جميع البلدان التي غطاها المسح لم تتمكن من تناول أغذية صحية أو مغذية في الثلاثين يوماً السابقة على الدراسة. وتترتب على هذه الآثار الصحية عواقب طويلة الأجل على القدرة على

التعلم والعمل، وبالتالي على القدرة على الإفلات من شرك الفقر.

على الصعيد العالمي، يتعرض الأمن الغذائي لتهديد يتجاوز مجرد الأزمة المباشرة. وقد يؤدي تزايد أعباء الدين العام، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة أسعار الفائدة، وتزايد مخاطر الركود العالمي إلى تفاقم إمكانية الحصول على الغذاء وتوافره، لا سيما للبلدان المستوردة. وفي الوقت نفسه، فإن قطاع الأغذية الزراعية معرض للخطر، كما يعد من العوامل المساهمة في تغير المناخ حيث يساهم بثلاث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم. ولا يتقدم نمو الإنتاجية الزراعية أو يسبق آثار تغير المناخ، مما يسهم في زيادة الصدمات المرتبطة بالغذاء. فعلى سبيل المثال، أدى الجفاف غير المسبوق متعدد المواسم إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي في القرن الأفريقي، الأمر الذي دفع الصومال إلى حافة المجاعة.

إدارة الأزمة والاستعداد للمستقبل

يستجيب البنك الدولي لأزمة الغذاء المتصاعدة من خلال أربعة من مجالات العمل وهي: (1) مساندة الإنتاج والمنتجين، و(2) تسهيل زيادة التجارة في المواد الغذائية ومدخلات الإنتاج الغذائي، و(3) مساندة الأسر الأكثر احتياجاً، و(4) الاستثمار في الأمن الغذائي المستدام. وقد أتاح البنك أكثر من 26 مليار دولار للإجراءات التدخلية قصيرة وطويلة الأجل في مجال الأمن الغذائي في 69 بلداً، ومنها التدخلات النشطة في 22 من بين 24 بؤرة من بؤر الجوع الساخنة التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على أنها البلدان ذات الاحتياجات الأكثر إلحاحاً. ومنذ أبريل/نيسان 2022، صرف البنك الدولي 8.1 مليارات دولار، مقسمة بالتساوي تقريباً بين الاستجابة للآزمات ومشروعات بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. وعلى المدى القصير، ستقدم مشروعات مثل المشروع الطارئ لمكافحة أزمة الغذاء في الكاميرون مساعدات غذائية وتغذوية طارئة إلى 98490 مستفيداً بمساندة من برنامج الأغذية العالمي. وبالإضافة إلى مساندة الأسر الأكثر احتياجاً، يمكن للحكومات البلدان المصدرة للسلع الغذائية تحسين الأمن الغذائي العالمي من خلال الحد من بعض التدابير مثل حظر تصدير المواد الغذائية وتكديسها. وعلى المدى الأطول، يمكن للحكومات أن تحدث فرقاً هائلاً عن طريق إعادة توجيه الإنفاق العام على السياسات الزراعية ومساندة نظام غذائي يكون أكثر استدامة وقدرة على الصمود بحيث يؤدي إلى تحسين مستوى الصحة العامة، واقتصادات البلدان وكوكب الأرض بشكل مباشر.

وتعكس هذه الإجراءات والتمويل الذي تم صرفه حديثاً حجم الأزمة. ويمكن للإجراءات المنسقة والمتواصلة ومحكمة التوقيت عن طريق بناء الشراكات مثل التحالف العالمي للأمن الغذائي أن تعظم أثر السياسات الجديدة والتمويل الجديد، وأن تخفف من حدة ونطاق هذه الأزمة. لقد حان وقت العمل!



صاحب الجلالة الملك محمد السادس يتترأس جلسة عمل خصصت لتتبع البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027

عبدالحق خرباش .. 09.05.2023
كاتب صحفي ومديرالنشر hakikanews.net



صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس جلسة عمل خصصت لتتبع البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027

في ما يلي بلاغ للديوان الملكي : "ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اليوم بالقصر الملكي بالرباط، جلسة عمل خصصت لتتبع البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027.

ويندرج هذا الاجتماع في إطار العناية والرعاية السامية التي يوليها جلالته الملك، حفظه الله، لقضية الماء ذات الطابع الاستراتيجي، والتي كانت، على الخصوص، موضوع التوجيهات الملكية الهامة التي تضمنها خطاب افتتاح البرلمان في أكتوبر الماضي وثلاث جلسات عمل ترأسها جلالته. وخلال هذه الجلسة، قدم وزير التجهيز والماء نزار بركة عرضا بين يدي جلالته الملك حول الوضعية المائية وتقدم تنفيذ مختلف مكونات هذا البرنامج.

وهكذا، وتماشيا مع التعليمات الملكية السامية الرامية إلى تسريع وتيرة هذا البرنامج وتحسين محتوياته، تم تخصيص اعتمادات إضافية هامة بما يمكن من رفع ميزانيته الإجمالية إلى 143 مليار درهم. وتمت الإشارة في هذا الإطار إلى :

- تسريع مشروع الربط بين الأحواض المائية لسبو وأبي رقراق وأم الربيع، حيث يتم حاليا إنجاز الشطر الاستعجالي لهذا الربط على طول 67 كلم؛

- برمجة سدود جديدة، وتحسين تكاليف حوالي 20 سدا يتوقع إنجازها، والتي ستمكن من الرفع من قدرة التخزين بـ 6.6 مليار متر مكعب من المياه العذبة؛

- تسريع مشاريع تعبئة المياه غير التقليدية، من خلال برمجة محطات لتحلية مياه البحر، والرفع من حجم إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛

- تعزيز التزود بالماء الصالح للشرب في العالم القروي، من خلال توسيع التغطية لتشمل المزيد من الدواوير وتعزيز الموارد اللوجستية والبشرية المعبأة.

من جهة أخرى، وبالنظر إلى الوضع المناخي والمائي الذي أثر هذه السنة، مرة أخرى بشكل سلبي، على سير الموسم الفلاحي وتوفر المراعي، أعطى جلالة الملك، نصره الله، تعليماته السامية للحكومة لتفعيل، وعلى غرار السنة السابقة، الإجراءات الاستعجالية لبرنامج مكافحة آثار الجفاف.

وفي الختام، حث جلالة الملك القطاعات والهيئات المعنية، إلى مضاعفة اليقظة في هذا المجال الحيوي، والتحلي بالفعالية في تنفيذ المشاريع المبرمجة وفقا للجدول الزمني المحدد.

حضر جلسة العمل هاته رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش، ومستشار صاحب الجلالة السيد فؤاد عالي الهمة، ووزير الداخلية السيد عبد الوافي لفتيت، ووزيرة الاقتصاد والمالية السيدة نادية فتاح، ووزير التجهيز والماء السيد نزار بركة، ووزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة السيدة ليلي بنعلي، والمدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب السيد عبد الرحيم الحافظي".



**تعيين السيد هشام ملاطي مديرا
للشؤون الجنائية والعفو ورصد**

الجريمة .

عبدالحق خرباش . . 08.05.2023
hakikanews.net كاتب صحفي ومدير النشر



صادق مجلس الحكومة، المنعقد يوم الخميس 04 ماي 2023، على مقترحات تعيين في مناصب عليا طبقا للفصل 92 من الدستور وتم على مستوى وزارة العدل، تعيين السيد هشام ملاطي، مديرا للشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة .

ويأتي تعيين الأستاذ هشام ملاطي في هذا المنصب، بعد تدرّجه في عدة مناصب في وزارة العدل، من بينها منصب مستشار خاص لوزير العدل والحريات في السياسات الجنائية، وقاض ملحق بمديرية الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل والحريات ومديرا لمديرية الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل .

الأستاذ هشام ملاطي حاصل على شواهد جامعية عليا، وإلى جانب مسؤولياته القضائية بالإدارة المركزية يعمل على تقاسم تجاربه وخبراته في المجال عبر المشاركة في النقاش الدائر حول المستجدات القضائية، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الجنائية في المغرب .



المبادرة: الوطن أولا ودائما المكتب التنفيذي

عبدالحق خرباش .. 08.05.2023
كاتب صحفي ومدير النشر hakikanews.net



المبادرة: الوطن أولا ودائما
المكتب التنفيذي

تقرير عن اجتماع اعضاء المبادرة بالخارج.
نظم المكتب التنفيذي اجتماعا عن بعد للاعضاء بالخارج يوم الاحد 7
ماي 2023، حضره ممثلون من خمسة عشر دولة من افريقيا واوروبا
وامريكا واسيا، منهم أطباء واساتذة ومهندسون واطر ومهنيون
وجمعيون واعلاميون وطلبة.
كما حضره بعض أعضاء المكتب التنفيذي ولجنة الدبلوماسية الموازية
والجالية ولجنة الاعلام والتواصل.
وقد افتتح الاجتماع الأخ الرئيس عزيز رباح، بكلمة ذكّر فيها بجوهر
المبادرة كإطار حاض للكفاءات المغربية داخل الوطن وخارجها من
أجل إطلاق عمل وطني تنموي وإصلاحي للإسهام في بناء مستقبل الوطن
وتقدمه.

كما ذكر بالأهداف الكبرى ومجالات العمل، وأيضا بشروط العضوية مركزا
بالخصوص على الوطنية والنزاهة والكفاءة.
ثم تطرق الاخ الرئيس إلى تقدم عمل المبادرة في التنظيم وتأسيس

الفروع، والإعلام والتواصل، والشراكة والتعاون، واللجن القطاعية المتخصصة. ثم ختم الكلمة بدعوة الأعضاء بالخارج إلى العمل بروح الفريق لتكون الفروع بالخارج فضاءات مستوعبة ومحركة للكفاءات والمبادرات والاجتهادات المتعددة والنافعة.

وبعد ذلك عرض الاخ عبد الله الطالبني عضو المكتب التنفيذي ورقة الدبلوماسية الموازية في المحاور التالية: السياق الدولي والوطني، تطورات القضية الوطنية، الاولويات والأهداف، برنامج العمل والوسائل.

وقد فتح النقاش بعد ذلك حيث عبر كل المتدخلين عن اعتزازهم وافتخارهم بوطنهم، واستعدادهم اللامشروط لخدمة الوطن والدفاع عنه وعن وحدته الوطنية والإسهام في المسيرة التي يقودها جلاله الملك حفظه الله.

وركزت المداخلات على القضايا التالية:

- تنويع وتجويد وسائل الترافع عن الوطن ووحدته وتقوية اشعاعه سياسيا وثقافيا واقتصاديا ورياضيا وعلميا

- العمل على تقوية العلاقة مع دوائر القرار والتاثير في دول الاستقبال وتنويع وتوسيع شبكة اصدقاء المغرب في كل المستويات والمجالات

- إعادة النظر في موقع الجالية في السياسة الحكومية لتكون ممثلة في المؤسسات الوطنية وخاصة التمثيلية والتشريعية والتنفيذية، وشريكة في المبادرات الوطنية الكبرى.

- تمكين الجالية من كل المراجع والوسائل وتاثيرها للقيام بواجبها الترافعي والعمل على خلق شبكة رواد الترافع الوطني بالخارج مكونة من الكفاءات "الحقيقية" العلمية والسياسية والاقتصادية والرياضية والثقافية والاجتماعية والاعلامية.

- مراجعة منظومة الخدمات المقدمة للجالية سواء في القنصليات او الادارات بالمغرب وتجويدها ورقمنتها وتقييمها من خلال مرصد وطني لخدمات الجالية.

- تشجيع استثمارات الجالية ومواكبتها وحمايتها وتخصيص تحفيزات و ضمانات خاصة بها وإنشاء نظام رصد وتقييم هذه الاستثمارات والخدمات المقدمة لها.

- تنظيم ملتقيات ومعارض خاصة باستثمارات الجالية وأيضاً إنشاء نظام رقمي للتعريف بها وبالكفاءات المغربية بالخارج.

- إعطاء عناية خاصة بالطلبة والأجيال الناشئة بالخارج والعمل على ترسيخ الهوية المغربية وربطهم بوطنهم وتاريخه وقضاياهم عبر نظام تأطيري عصري تشرف عليه كفاءات مهاجرة نفسها.

- تنويع الأنشطة والمبادرات والملتقيات حسب المجالات ذات الأولوية

التي تهم الجالية وحسب خصوصيات دول الاستقبال، وفي ختام الاجتماع، تم الاتفاق على تنظيم ملتقى وطني في الصيف حول الترافع والاستثمار بشراكة مع مؤسسات وطنية، ويكون مناسبة لتعميق النقاش وإبداء الاراء والتوصيات في كل القضايا ذات الصلة.



تأزرة .. مراسلون معتمدون يمتعضون من باك آصحابي بالإدارة العمومية

عبدالحق خرباش .. 07.05.2023
كا تب صحفي ومديرالنشر hakikanews.net



تازة.. مراسلون معتمدون يمتعضون من باك أصحابي بالإدارة العمومية
يعتزم مراسلون للجرائد الإلكترونية خوض نضالات شرسة للوصول
للمعلومة ، بحكم هيمنة ثلاثة أشخاص على تغطية أنشطة المدينة
والإقليم معا ، هناك منهم من يتوفر على ذرع واق حسب تصريحات زملاء
. في المهنة .

في السياق المتصل ، تعرف مؤسسات عمومية تجاوزات خطيرة في التعامل
مع وسائل الصحافة والإعلام بحيث يهيمن شخص على كل المؤسسات
العمومية بدافع أنه ينتمي لوكالة المغرب العربي للأنباء ويستعين
بأصحاب الوكالة من مدينة فاس ، ومن جهة أخرى توغل في الجسم أشخاص
إعلاميون /بالبونجة / وأحدهم يستعين كذلك بتقديم الخدمات ... ؛ وآخر
...؛ في حين لم نر أي مقالات أو تحقيقات أو ربورطاجات موقعة
بأسمائهم على كل دعوات حضورهم للأنشطة التي تقام بالإقليم اللهم
صور هناك .. ، وهناك خلط فضيع في الصفة ، أغلب من يحضرون مصورون
وهناك غياب بالمرة للكتاب الصحفيين وبذلك يغيب المقال الصحفي عن
. كل الأنشطة المقام بإقليم تازة .

المصورون يهيمنون على المؤسسات بدوافع متفرقة في غياب جرائد
ومواقع معترف بها ، الحال هذا إستمر وما يزال ، وتشير أصابع
. الإتهام إلى أجندة خفية تريد تأييد المشهد بهؤلاء

يبقى أن نشير إلى كذبة أبريل بتازة ، للكذبة الكبرى المروجة من
قبل الأجندة والثلاثة المهيمون ، تتجلى حسب ما يدعون في أن الإعلامي
أو الصحفي عليه تقديم الإعتماد أو الوثائق للعمالة وباقي المؤسسات
هذا لبس خطير مزيف بأقنعة ، الصواب الصفة تقدم عند ولوج الإعلامي
أو الصحفي للتغطية داخل المؤسسات فقط إذا كان غير معروف بالمنطقة
والعكس الصحيح ، أما البذلة الصحفية تكفي عن كل شيء ، لنا مثال
في الشوارع والحروب ، الصحفي يغطي كل الأحداث شريطة إرتداء البذلة
أو القبعة .. ، لا دخل للعمالات لفرض أي إعلامي أو صحفي على
المؤسسات وإذا ثبت ذلك بالحجة يعتبر خرقا خطيرا وتدخل غير سليم
يعاقب عليه القانون ، يبقى الحق لأي مؤسسة إستدعاء المنابر الصحفية
. للتغطية وكذلك تعويضهم طبقا للقانون وهذا معمول به منذ الأزل
ما يقع بتازة سيفجر حقائق قد تجر من يدعي وينتحل الصفة إلى
دهاليز السجون ؟؟؟؟ يتبع



السيدة مليكة منيع تشارك بالنيابة عن وزير العدل في الندوة الدولية المنظمة من قبل الاتحاد الدولي للمحامين

عبدالحق خرباش .. 06.05.2023
كاتب صحفي ومدير hakikanews.net





شاركت ، بالنيابة عن وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي ، رئيسة ديوانه السيدة مليكة منيع يوم الجمعة 05 ماي 2023 بمراكش، افتتاح أشغال الندوة الدولية المنظمة من قبل الاتحاد الدولي للمحامين بشراكة مع هيئة المحامين بمراكش حول موضوع "القانون والمحامي بشراكة مع هيئة المحامين بمراكش حول موضوع "دعامة الاستثمارات

ركز السيد الوزير، في الكلمة التي ألقاها بالنيابة عنه السيدة مليكة منيع، على متمنياته التوفيق والنجاح لأشغال هذا المؤتمر، مثنيا على الاهتمام الذي يوليه المنظمون للإسهام في تطوير مهنة المحاماة والرقي بها وجعلها محورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مضيفا بأن مهنة المحاماة ظلت دائما مهنة النبل والشرف والدفاع عن الحق، وهي شريك أساسي داخل منظومة العدالة. واعتبر السيد الوزير، بهذا الخصوص، بأن دور المحامي لا يقل أهمية عن دور القاضي في إقامة العدل وإنصاف المظلومين والدفاع عن الحقوق والحريات والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي وحيادي، ولذلك استلقت مهنة المحاماة أن تتبوأ مكانة سامية بين كل المهن الفاعلة في منظومة العدالة.

وفي ما يلي كلمة السيد الوزير

كلمة السيد وزير العدل

الأستاذ عبد اللطيف وهبي

في الندوة المنظمة من طرف الاتحاد الدولي للمحامين

بشراكة مع هيئة المحامين بمراكش

: تحت شعار

"القانون والمحامي دعامة الاستثمارات"

مراكش الجمعة - السبت 5 و 6 ماي 2023

اسمحوا لي قبل أن أتلو عليكم كلمة السيد وزير العدل الأستاذ عبد اللطيف وهبي أن أقدم لكم اعتذاره عن عدم تمكنه من الحضور لتزامن هذا اللقاء مع التزامات رسمية سابقة، وإذ يجدد تحياته لكم ومن خلالكم لكافة الحضور الكرام، يتمنى لأشغال مؤتمركم هذا كامل التوفيق والنجاح، والآن كلمة السيد الوزير.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد نقيب هيئة المحامين بمراكش؛

السيد ممثل الرئيس الأول لمحكمة النقض، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

السيد ممثل الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة؛

السيد رئيس الاتحاد العام لمقاومات المغرب؛

السيدة رئيسة الاتحاد الدولي للمحامين؛

السيد الرئيس الشرفي للاتحاد الدولي للمحامين؛

السيد رئيس اللجنة الوطنية المغربية للاتحاد الدولي للمحامين؛

السيدات والسادة المحامين؛

الحضور الكريم، كل باسمه وصفته والاحترام الواجب له.

حضرات السيدات والسادة؛

يشرفني ويسعدني أن اشارك معكم اليوم من خلال هذه الكلمة أشغال هذه الندوة الدولية الهامة المنظمة من طرف الاتحاد الدولي للمحامين بشراكة مع هيئة المحامين بمراكش تحت شعار "القانون والمحامي دعامة الاستثمارات"، والذي يعكس مدى الاهتمام البالغ الذي يوليه المنظمون للإسهام في تطوير مهنة المحاماة والرقي بها وجعلها محورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمهنة المحاماة ظلت دائما مهنة النبل والشرف والدفاع عن الحق، وهي شريك أساسي داخل منظومة العدالة، لأن دور المحامي لا يقل أهمية عن دور القاضي في إقامة العدل وإنصاف المظلومين والدفاع عن الحقوق والحريات والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي وحيادي، ولذلك استحققت مهنة المحاماة أن تتبوأ مكانة سامية بين كل المهن الفاعلة في منظومة العدالة.

وبهذه المناسبة نجدد التنويه بالجهودات التي يبذلها الاتحاد الدولي للمحامين من خلال عمله الدؤوب في سبيل النهوض بالممارسة المهنية للمحامين في مختلف ربوع العالم، وتوفير الظروف المواتية للرقي بالمهنة لتؤدي رسالتها النبيلة في الدفاع عن حقوق الإنسان، والإسهام المباشر في توفير شروط المحاكمة العادلة، وبناء دعائم دولة الحق والقانون والمؤسسات، وهو ما يعكسه احتضانها لأزيد من 2200 عضو من 110 دولة.

كما نغتنمها مناسبة للإشادة بالمكانة التي يتبوأها بعض النقباء المغاربة داخل هذه المنظمة، حيث يجسد حضورهم عمق ومثانة علاقة التعاون والشراكة مع المحامين دوليا ووطنيا، والتي كانت دائما

. مبنية على أواصر متينة من الثقة والمسؤولية المتبادلة
ومن محاسن الصدق أن يتم تنظيم هذه الندوة في مدينة مراكش،
المدينة الحمراء التي كان لها الشرف يوم 15 أبريل 1994 في احتضان
مراسيم التوقيع على الاتفاقية الدولية المؤسسة للمنظمة العالمية
والتي تعد خير ، (G.A. 🤔) للتجارة، التي حلت محل اتفاقيات الكات
برهان على العبقرية المغربية وعلى عزم بلادنا الراسخ على المضي
قدما في الانخراط في مسلسل التنمية والاستفادة من مميزات الاقتصاد
الحر، وجعل المغرب محط جذب المستثمرين الأجانب من خلال خلق الظروف
الملائمة لذلك، والتي يحتل فيها مرفق العدالة حجر الزاوية
وفي ذات السياق فإن الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين
في المؤتمر 49 للاتحاد الدولي للمحامين المنظم بتاريخ 31 غشت 2005
بمدينة فاس، تحمل بدورها دلالات هامة حيث ورد فيها ما يلي
فالمملكة المغربية حريصة على أن تظل رسالة الدفاع حاضرة“
بمصادقيتها، في قلب الممارسة المؤسسية، التي تنهض بها السلطة
القضائية، باعتبارها الضامن الفعلي لمساواة المواطنين أمام
القانون وسيادته، واستقرار المجتمع، والثقة في المعاملات، وتحفيز
”التنمية والاستثمار

حضرات السيدات والسادة؛

يشكل موضوع الاستثمار أحد المحاور الاستراتيجية في بلادنا الهادفة
إلى إعطاء الدينامية اللازمة لاقتصادنا الوطني ودعم مسلسل التنمية
في مختلف المجالات؛ فقد مكنت الإصلاحات التي تم اعتمادها، المتمثلة
في تنوع الأنشطة الاقتصادية، من تحقيق نتائج مهمة من خلال تزايد
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلادنا، والتي سجلت زيادة
بنسبة 53.6% عند متم شهر فبراير الماضي من هذا العام مقارنة
بالفترة نفسها من العام السابق، وحسب الخبراء الاقتصاديين فإن هذه
النتائج ترجع أيضا إلى عوامل الاستقرار والأمن التي تحظى بها بلادنا
وأيا القرب الجغرافي من أوروبا، حيث أصبح المغرب بوابة إفريقيا
، أمام المستثمرين الأجانب

وكما تعلمون فإن بلادنا تمكنت من بلوغ هذه النتائج الإيجابية بفضل
السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله،
والذي سبق أن دعا في خطابه السامي الموجه إلى أعضاء البرلمان
بتاريخ 14 أكتوبر 2022 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة
التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، إلى اعتماد
ميثاق تنافسي جديد للاستثمار، يروم توفير ظروف جلب الاستثمار
الأجنبي من خلال تحسين مناخ الأعمال وخلق فرص للشغل، والنهوض بتنمية
منصفة للمجال وتحديد القطاعات الواعدة ذات الأولوية بالنسبة
لاقتصاد الوطني، في انسجام مع النموذج التنموي الجديد الذي يهدف
إلى تغيير التوجه الحالي، والذي يمثل فيه الاستثمار الخاص حوالي
ثلث الاستثمار الإجمالي، فيما يمثل الاستثمار العمومي الثلثين. حيث
يسعى إلى رفع حصة الاستثمار الخاص لتبلغ ثلثي الاستثمار الإجمالي في
أفق 2035 .

وتنزيلا للتوجيهات الملكية السامية، عملت الحكومة على إصدار ثلاثة مراسيم تطبيقية للقانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بميثاق الاستثمار الجديد، دعما لهذا القطاع والرفع من إيراداته.
حضرات السيدات والسادة؛

لقد عملت وزارة العدل على تحقيق مجموعة من المكتسبات الهامة التي كان لها الأثر العميق في تحسين مناخ الأعمال، وذلك بفضل الإصلاحات التي تم إدخالها على مجموعة من القوانين ذات الارتباط المباشر بالمجال الاقتصادي، والتي مكنت المغرب من التقدم إلى مراتب مشرفة الذي أعدته، (Doing Business) على مستوى تقرير ممارسة الأعمال. مجموعة البنك الدولي سنة 2020.

وقد شملت تلك الإصلاحات الكتاب الخامس من مدونة التجارة، وإصدار القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة، وكذا إحداث سجل وطني للضمانات المنقولة بمقتضى المرسوم رقم 2.19.237، بهدف تسهيل ولوج المقاولات إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة وتحسين شروط تنافسية المقاولات عبر تأمين عمليات تمويل الاستثمار وترسيخ مبادئ وقواعد الشفافية في المعاملات المتعلقة بالضمانات المنقولة وتعزيز الحرية التعاقدية وتحقيق الأمن القانوني في هذا المجال.

وقد همت تلك الإصلاحات أيضا اتخاذ مجموعة من الإجراءات تتعلق بما يلي:

تحديد الأجل اللازم لمعالجة الطلبات وتسليم الشهادات المتعلقة □
بالسجل التجاري في أجل أقصاه 48 ساعة؛

اعتماد إيداع القوائم التركيبية بطريقة إلكترونية؛ □

تسليم شهادات السجل التجاري بطريقة إلكترونية (دون التنقل إلى □
مصلحة التجاري بالمحكمة المختصة) ورقمنة المصاريف والرسوم اللازمة للحصول عليها؛

مواكبة وتتبع تنفيذ القانون رقم 88.17 المتعلق بإنشاء المقاولات □
بطريقة إلكترونية ومواكبتها، الصادر بتاريخ 21 يناير 2019، وذلك بشراكة مع القطاعات المعنية، ومن خلال المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بهذا الورش وكذا ملاءمة مقتضيات القانونية المتعلقة بالسجل التجاري مع القانون رقم 88.17 المذكور.

وفي ظل الولاية الحكومية الحالية، عملت وزارة العدل على استكمال هذا الورش الإصلاحي الرامي إلى خلق مناخ محفز وجذاب للاستثمار من خلال تحقيق مجموعة من المكتسبات الهامة والمتمثلة في إصدار القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، والذي يهدف إلى تطوير الطرق القضائية البديلة كالوساطة والتحكيم والصلح لحل النزاعات وتيسير وتسهيل إجراءاتها بهدف تحقيق السرعة والمرونة والفعالية والحفاظ على الروابط الاقتصادية والتجارية بين الأطراف، ويعد هذا القانون ثمرة جهودات بذلتها الوزارة من أجل إخراج قانون متقدم يستجيب للمعايير الدولية في هذا المجال.ويمكن من تشجيع الاستثمار.

كما أصدرت الوزارة القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي،

:والذي تضمن مستجدات هامة أهمها

ارتكاز مقوماته على ضمان حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحريةتهم □
وأمنهم القضائي، وكذا ضمان شروط المحاكمة العادلة واحترام حقوق
الدفاع في جميع مراحل التقاضي بما يحقق البت في القضايا وصدور
الأحكام داخل أجل معقول؛

ارتكازه على مبدأ وحدة القضاء مع حفاظه على إحداث محاكم أو □
أقسام متخصصة في القضاء الإداري والقضاء التجاري؛
إشراك المهن القضائية في لجان البحث ودراسة صعوبات سير العمل □
بالمحاكم ووضع الحلول المناسبة لها؛
اعتماد المحاكم الإدارية الإلكترونية في الإجراءات والمساطر □
القضائية .

وفي سياق الجهود التي تبذلها وزارة العدل من أجل تطوير
القوانين المهيكلة لمنظومة العدالة وجعلها مشجعة للمستثمرين، فقد
عملت على إعداد مشروع قانون المسطرة المدنية تمت إحالته إلى
الأمانة العامة للحكومة، تضمن عدة مستجدات أهمها

إدماج التقاضي الإلكتروني ورقمنة الإجراءات القضائية المدنية، من □
خلال تسخير وسائل التواصل الإلكتروني في الإجراءات القضائية
المدنية، وإحداث مجموعة من المنصات الإلكترونية تهم المحامين،
والمفوضين والخبراء القضائيين، والعدول، والموثقين، والتراجمة
المحلفين المقبولين أمام المحاكم، واعتماد الحساب والبريد
والعنوان والتوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى استخدام الوسائل
الإلكترونية في عمليات البيع بالمزاد العلني وإجراءات التبليغ
والإشهار؛

ضمان الحماية القانونية الكاملة لحقوق المتقاضين وتحقيق □
السرعة، من خلال إصدار الأحكام داخل آجال معقولة، والرفع من
جودتها، والارتقاء بمستوى الخدمات القضائية، وتسهيل ولوج
المتقاضين للمحاكم، وتسريع وتيرة معالجة الملفات وتنفيذ الأحكام؛
ضمان الفعالية والنجاعة في تنفيذ المقررات القضائية، بإحداث □
.مؤسسة قاضي التنفيذ، وتحديد اختصاصاته والمسطرة المتبعة أمامه
وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوزارة عملت على تسطير رؤية استراتيجية
جديدة للتحويل الرقمي لمنظومة العدالة، تروم تحقيق الأهداف
الرئيسية التالية:

توجيه الخدمات عن بعد نحو المرتفق مع التركيز على مبادئ □
الالتقائية والاندماج والتناسق بين هذه الخدمات؛

بناء ثقة مشتركة مع المرتفق؛ □

ضمان الشفافية والانفتاح مع محيط العدالة؛ □

ضمان التوافق مع جميع الشركاء؛ □

اعتماد مقاربة تشاركية مع المرتفقين فيما يخص تصور وتصميم □
الخدمات الرقمية .

كما تم إعداد خارطة طريق لتنزيل هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة،
ترتكز على المجالات التالية:

ملاءمة الترسانة القانونية لمواكبة مشاريع الرقمنة؛
ملاءمة تنظيم وهيكله الوزارة لتستجيب للتحويلات الهيكلية التي يعرفها القطاع؛

تجويد الخدمات الرقمية للإدارة القضائية وتقديم خدمات جديدة
بجودة عالية للمرتفقين والمتقاضين والمهنة القانونية والقضائية؛
إرساء حكامه البيانات التي ينتجها مرفق العدالة؛
تسهيل التواصل بين الإدارة القضائية والمرتفقين من مواطنين،
ومتقاضين وكافة شركاء ومنتسبي العدالة؛
تقوية البنية التحتية المعلوماتية على مستوى الإدارة المركزية
والمصالح اللامركزية والمحاكم؛
تعزيز أمن نظم المعلومات بالإدارة القضائية.

وفي هذا الصدد، تم تأسيس لجنة خاصة مكونة من وزارة العدل،
والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة، ووزارة
الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والوكالة الوطنية للمحافظة
العقارية والمسح العقاري والخرائطية، وصندوق الإيداع والتدبير،
لمواكبة تنزيل مختلف أوراق رقمنة منظومة العدالة
حضرات السيدات والسادة؛

مهما بلغت الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، فإنه لا يمكن
بلوغ أهدافها بمعزل عن المساهمة الفعالة للمحامي اعتباراً لدوره
المحوري في ضمان المحاكمة العادلة التي تشجع على تعزيز الثقة لدى
المستثمر في منظومة العدالة ببلادنا، وذلك تماشياً مع الرؤية
المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي عبر
عنها في العديد من المناسبات، من بينها ما ورد في الرسالة
الملكية السامية الموجهة للمشاركين في المؤتمر الدولي الثاني
للعدالة المنعقد يوم 21 أكتوبر 2019 بمراكش والتي جاء فيها ما
يلي:

إن خلق فضاء آمن للاستثمار بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية
والحقوقية والإدارية والهيكلية، يفرض علينا جميعاً اليوم، بذل مزيد
من الجهود في اتجاه ترسيخ دولة القانون، وتعزيز استقلال السلطة
القضائية، ودعم التنبؤ القانوني، وتأهيل الفاعلين في المجال
القضائي، وتطوير الإدارة القضائية، وتعزيز حكامتها، من خلال مقاربة
شمولية مندمجة، تتعامل مع قضايا الاستثمار في مختلف جوانبها،
المرتبطة بالقوانين التجارية والبنكية، والضريبية والجمركية،
والعقارية والتوثيقية والاجتماعية، وتستحضر الأبعاد الدولية
والتكنولوجية التي تفرضها عولمة التبادل التجاري والمالي.

والاقتصادي عبر القارات" انتهى النطق الملكي السامي
لذلك، نحن منكبون في وزارة العدل بشراكة وثيقة مع السادة
المحامين بغية تعديل قانون المهنة في اتجاه تعزيز حضور المحامي
في مجال العدالة، وكذلك تقوية مكانته وأدواره القانونية
والحقوقية التاريخية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن هذه الندوة العلمية الهامة مناسبة لدراسة ومناقشة القضايا التي تهم مهنة المحاماة في ارتباطها مع دعم الاستثمار، ولي اليقين على أن خلاصات هذه الندوة الغنية ستكون رافدا مهما للمجهودات التي تبذل حاليا لتطوير هذه المهنة النبيلة .
أهنئكم مرة أخرى على عقد هذا اللقاء الهام، وأتمنى لأشغال هذه الندوة كامل التوفيق والنجاح، راجيا من الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه خير هذا البلد الأمين، في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله .
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .



المنسق الوطني لـ "أكراو من اجل الأمازيغية بحزب الأصالة والمعاصرة" رشيد بوهدوز

عبدالحق خرباش .. 05.05.2023
كاتب صحفي ومدير النشر HAKIKANews.NET



الرباط 04 ماي 2023

بلاغ

تلقى اكرأو من اجل الأمازيغية بحزب الأصالة والمعاصرة بكل فخر وإعتزاز قرار جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بإقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها، على غرار فاتح محرم من السنة الهجرية ورأس السنة الميلادية. إن هذا القرار الملكي السامي يعتبر تجسيداً للعناية الكريمة التي ما فتئ يوليها جلالته حفظه الله للأمازيغية، باعتبارها مكوناً رئيسياً للهوية المغربية الأصيلة منذ توليه العرش.

وإذ يثمن اكرأو من اجل الأمازيغية بحزب الأصالة والمعاصرة هذا القرار التاريخي لجلالة الملك حفظه الله، فإنه يشدد على أن الأمازيغية قضية تهم كل المغاربة، باعتبارها رصيلاً وطنياً مشتركاً. ويدعو اكرأو جميع القوى الحية للانخراط في مسار تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وذلك لإنجاح هذا المسار وتحقيق مزيد من الحقوق المستحقة للهوية الأمازيغية.

كما يعلن اكرأو من اجل الأمازيغية بحزب الأصالة والمعاصرة أن هذا الإقرار برأس السنة الأمازيغية كعطلة وطنية رسمية، سيعزز المصالحة التاريخية مع التاريخ الأمازيغي العريق والممتد لما قبل الميلاد، ويشير إلى أن المغرب بلد متصالح مع تاريخه العظيم ومنفتح عليه.

كما أن هذا القرار يجسد قيم تامغرابيت التي قام عليها حزب الأصالة والمعاصرة والذي جعل من تحقيق الحقوق الأمازيغية محورا لترافعه ومطالبه .

وأكراو لا يفوته ان يحيي مناضلي ورواد الحركة الأمازيغية الذين تولو على عاتقهم الترافع والنضال من اجل إيلاء الأمازيغية مكانتها المستحقة، وهو منفتح ودائم التواصل مع جميع مكونات الحركة الأمازيغية من اجل الترافع المستمر لإستكمال تنزيل رسمية اللغة والهوية الأمازيغية بمختلف القطاعات ودعم جميع المبادرات بهذا الخصوص.

المنسق الوطني ل “أكراو من اجل الأمازيغية بحزب الأصالة والمعاصرة”
رشيد بوهدوز



**توقيف شخصين يبلغان من العمر
23 و 24 سنة**

خبر

عبدالحق خرباش . . 04.05.2023
HAKIKANews.NET كاتب صحفي ومدير



تمكنت عناصر فرقة مكافحة العصابات بولاية أمن وجدة، صباح اليوم الخميس 4 ماي الجاري، من توقيف شخصين يبلغان من العمر 23 و24 سنة، من ذوي السوابق القضائية، وذلك للاشتباه في تورطهما في قضية تتعلق بالسرقة بالخطف وباستعمال ناقلة ذات محرك. وكان المشتبه فيهما قد أقدما، رفقة شخص ثالث، على تعريض مجموعة من الأشخاص للسرقة بالخطف باستعمال دراجة نارية، وهي الأفعال الإجرامية التي شكلت موضوع صور ومقطع فيديو منشور على إحدى صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أسفرت الأبحاث التقنية والتحريات الميدانية المنجزة عن تحديد هوياتهم وتوقيف اثنين منهم. وقد تم إيداع المشتبه فيهما تحت تدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث القضائي الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع ظروف وملابسات هذه القضية، فيما لازالت الأبحاث والتحريات جارية بغرض توقيف المشتبه فيه الثالث بعدما تم تحديد هويته الكاملة.

